

عندما تستفيد الحكومة الإثيوبية من ورقة المعارضة



الانتخابي بعده بنحو شهر، ويخرج منتصرا وقوياً في الموعدين، بما يساعده على المزيد من التشبث بالرؤية التي يتبناها حالياً، ويحصل على تأييد فئة من معارضيه رأت فيه من قبل رجلاً متساهلاً أكثر من اللازم.

تقدم المعارضة الإثيوبية درساً مهما للحكومة المصرية بشأن ضرورة أن تتسرع في خطوة الإصلاحات السياسية، فالمعارضة ليست شراً على طول الخط. ففي المن والازمات وما أكثرها سوف تكون رديفاً، لأن فكرة الطابور الخامس تراجعت من القاموس العام، وعلى وشك أن تختفي تماماً في غضون سنوات قليلة، ويصبح مقياس المعارضة الراشدة وحدود حركتها والتجاوب مع تطاعاتها في مقدمة الأدوات للحكم على الأنظمة والتعاطف معها في الإزمات.

المعارضة، في حين لجوء القاهرة إليه لاحقاً سوف يكون خارجاً عن السياق العام الذي تحركت من خلاله سابقاً. أفاد سلاح المعارضة الحكومة في حربها السياسية مع مصر وجعلها تحصل على أكثر مما تتوقع، وخفت جانباً من الضغوط المتوقعة من قبل واشنطن، وحتى لو لحلت الإدارة الأميركية إليها سوف تريخ أديس أبابا مرتين؛ مرة لأنها تدافع عن مشروع تنموي وطني وتحظى باصطفاف شعبي كبير. والثانية أنها لو رضخت للضغوط ستبدو كمن تدافع عن المصالح، وكى تحافظ على ذلك اضطرت إلى تقديم تنازلات.

يستغرق الوصول إلى النتيجة الثانية وقتاً، يكون أبي أحمد قد تجاوز عملية البدء في ملاء خزان سد النهضة في يوليو المقبل، وانتهى من الاستحقاق

الصف، أو فكر في ذلك لحظة، بصرف النظر عن مساحة الهامش الديمقراطي الحقيقي. فالدول تحترم من يحترمون الخصوم الذين لديهم توجهات تقدر الحريات. ولأن المعارضة عنوان أساسي في هذا الباب أصبح الانسحاب خلفها محل تقدير ومكافأة، وليس عقاباً. تطغى الحكومة الإثيوبية إلى هذه المعادلة، ولم تغفلت إليها نظيرتها المصرية، وكانت لدى الأولى وسيلة تعتمد عليها عندما يزداد الخناق حولها، بينما تجاهلتها وكيبتها الثانية وكان بإمكانها أن تتحول إلى سند لتبني رؤية متشددة.

ولم تؤدِّ الليونة الظاهرة على موقف المفاوضات المصري إلى النتيجة المرجوة. فالديبلوماسية إحدى أدوات السياسة الخارجية وليس كلها. لذلك فالتشدد الإثيوبي الحالي يتسق مع جملة مواقف

الشمل، ومن يفرط فيها يحكم على نفسه بإهانة مستقبله السياسي.

شدت المعارضة في إثيوبيا من عضد الحكومة الحالية، وعصمتها من تقديم تنازلات. ومع الخطورة التي يمثلها الضجيج الذي تمتلئه في بلد حافل بالقوميات والعرقيات، إلا أنها توافقت على سد النهضة واعتبرته خطأ أحمر، وتركت لها الحكومة المجال لرفع صوتها وتفرغ طاقتها فيه، بدلاً من توجيه شحنتها الغاضبة إليها. وهو ما يفسر الصخب المتصاعد في إثيوبيا حول ملف السد منذ فترة، حيث ترك المجال لجهات متباينة للتعبير عن موقفها بصراحة. كنا في مصر نتعجب من تصريحات قوى متعددة في الحكومة والمعارضة، لا تتوانى عن التلغني بسد النهضة. قرأنا وسمعنا وشاهدنا شخصيات تدافع عنه بصراوة، وتعتمد المبالغة في التصعيد وتوجيه انتقادات قاسية للحكومة المصرية دون أن تعباً بالمنطق الذي تتبناه القاهرة التي بدت مبالغاً أحياناً في حذرنا، وكاد الكلام عن إثيوبيا أو سد النهضة يصبح ممنوعاً.

كان المنع مباشراً، وضمنياً في بعض الأحيان. وعاش الإعلام في مصر حالة من الصمت، بالغ فيها بعض العاملين، طواعية، قبل أن تلقى عليهم تعليمات وتوجيهات رسمية. بالتالي أسهم غياب المعارضة في إلحاق أضرار بالغة بالمصالح الوطنية، وفي مقدمتها سد النهضة.

لا يعني ارتفاع صوت المعارضة في إثيوبيا أن هناك رفاهة وحرية سياسية وديمقراطية، ولا يعني انخفاض صوتها وجود العكس في مصر. لكنه يؤكد القدرة على استخدام كل الأدوات الممكنة عندما تلامس الحديات أصعب الاموال القومي. والمياه في البلدين من هذا النوع الذي يستوجب تكاتفاً وتلاحماً وحكماً في توزيع الأوار.

تعد المعارضة واحدة من الأدوات الرئيسية في السلم والحرب. ففي ورقة يستطيع صانع القرار الارتكان إليها عند الضرورة، ويمكن أن تكبحه إذا خرج عن

عاتية من الضغوط السياسية، وتذثر بها بدلاً من الصدام معها. نعم بدأ متصلاً من بعض الالتزامات في المفاوضات، لكنه قد يكون نزحاً فتيلاً لضغوط مُحتملة أكبر.

أوحى لكثيرين أنه رجل ديمقراطي يحترم رأي منافسيه، ويرعى مصالح بلد يعتقد أن الذهاب بعيداً في أزمة سد النهضة يؤثر على الأوضاع الداخلية التي إذا تعارضت مع الحسابات الخارجية كسبت الأولى، ومنحت صانع القرار احتراماً قد يقلل من التأثيرات السلبية لرفض التوقيع على المسودة، وما حملته بعض التلميحات من معان تصب في خانة التهديد والوعيد. ومن هنا وفرت المعارضة في هذه الأزمة غطاء إيجابياً ربما يساعد في تقليل الخسائر، ويساهم في حصد مزايا على مستويات مختلفة.

ظهر أبي أحمد كمنفتح على الجميع منذ توليه رئاسة الحكومة قبل نحو عامين، وحاول بناء إثيوبيا على قواعد جديدة قلب الطاولة على الطبقة القديمة التي تريد الاستئثار بالسلطة. فوجد أن المعارضة يصعب احتواؤها بطريقة ناعمة أو حتى خسنة.

لم تنطل الطريقة الأولى على البعض وتستوجب تقديم تنازلات في مرحلة لا تزال فيها الشعوب الإثيوبية تطغى عليها نظرة شوقينية. وتفرض الطريقة الثانية إلى المزيد من الارتباك والاحتراب الأهلي وسط بيئة غير ناضجة سياسياً، وتؤمن بالمناطقية والقبلية والإثنية ولم تبارح بعد الذهنية القوية.

جاءت تداعيات أزمة سد النهضة كطوق نجاة، وهي التي تحولت من البداية إلى منقذ لحكومات سابقة. ولم يشذ أبي أحمد عن هذه القاعدة، ورضى باستعداده لتصغير أزمات بلاده الخارجية، بما فيها الأزمة مع مصر عرض الحائط. فقد فرض الواقع وطوقسه عليه المنهج ذاته، وكانت كلمة السر هي المعارضة التي لم تتوقع جهودها في المزايدة على أي لينة في ملف السد الذي تحول إلى وسيلة للم

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تخطى الحكومات التي تحصر مهمة المعارضة في مناقشتها سياسياً والسعي لإسقاطها، وترتكب خطأ جسيماً عندما تضعها في زمرة الساعين إلى السلطة وكفى، وتجنبي على الوطن إذا حشرتها في خانة المخربين، وقد تستفيد الحكومات من المعارضة في بعض القضايا الخارجية. فهناك دول تحظت مطاباً بتفعلها، وأخرى أفلتت من ضغوط لوجود تيار شعبي تقوده معارضة ترفض الذهاب بعيداً في قضايا لها انعكاسات على ثوابت يصعب تجاوزها.

نجحت الحكومة الإثيوبية، جيداً، في توظيف ورقة المعارضة الداخلية في ملف سد النهضة. وكانت الحملات التي قادها رافضون لها الباب الذي استخدمه أبي أحمد رئيس الوزراء في تعامله مع المفاوضات التي تشرف عليها الولايات المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي، بين مصر والسودان وإثيوبيا.

لم تستطع أديس أبابا استخدام مبررات فنية أو قانونية للهروب من استحقاق التوقيع على مسودة الاتفاق النهائي الذي أعدته واشنطن بعد سلسلة من المحادثات في عواصم الدول الثلاث، ثم الوصول إلى المحطة الأخيرة. تدرعت بانها لن تتمكن من التوقيع قبل الانتخابات العامة في أغسطس المقبل، وأن ثمة معارضة رافضة للاتفاق تُصعب فرملتها والتصدى لها.

تحولت المعارضة المزجة والمتشرذمة في إثيوبيا والتي تعاني من مشكلات هيكلية من عنصر ضغط على الحكومة في الداخل، إلى ورقة ضغط معنوية على خصومها في الخارج. وضرب أبي أحمد جملة من العاصف بجرح سياسي واحد.

تمكن الرجل من تهدئة المعارضة وتوجيه طاقتها بعيداً عنها، والاستفادة منها لشد عضد حكومته أمام موجة

لبنان في نزعه الأخير

فاروق يوسف
كاتب عراقي

ما لا يفهمه حزب الله أن حرب العصابات لا تنفع في إخراج لبنان من أزمة مديونته التي تهدده بالانهيار الشامل. ولأن ذلك الحزب قد سطا بطرق مختلفة على أموال المودعين في المصارف اللبنانية في أوقات سابقة، فإنه لا يرغب في أن تفتح الملفات التي تدنيه. شبكة الحزب المالية متشعبة ومعقدة تمتد من جنوب شرق آسيا لتصل إلى أميركا اللاتينية مروراً بفرنسا، وعملاء وسماسرة ومهربون ووسطاء غامضون يديرون أنشطة الحزب التي لا تخضع لتقاون، بالرغم من أن هناك شكا في أن تكون مصارف لبنانية متطورة في التخفي على تلك الأنشطة.

وإذا ما كان الحزب لا يملك في مواجهة الأزمة ما يقدمه ليكون حلاً ولو جزئياً للأزمة، فإنه يعارض ويشكل مطلق الجرم إلى خبراء المؤسسات المالية العالمية، رافعا شعارات ثورية زائفة تخاطب عاطفة بأداة سحقها الواقع الاقتصادي المزري الذي يعيشه لبنان منذ أن أعلن البنك المركزي عن نقص خطير في احتياطاته بما يسبب عجزه عن تسديد الديون المستحقة إضافة إلى فوائد.

حتى هذه اللحظة فإن لبنان إذا مدَّ يده فإنها ستذهب إلى الفراغ. ليست هناك جهة في العالم يمكنها أن تمد له يد العون ما لم يضع خطة واضحة للخروج من الأزمة، وهو ما يبدو مستعصياً في ظل هيمنة حزب الله على القرار السياسي. وهنا ينبغي أن نتميز بين الموقف من حزب الله، والموقف من الأزمة المالية. فالأزمة المالية لم تنتج بسبب مقاطعة لبنان، بل بسبب هيمنة حزب الله عليه سياسياً. ما كان لذلك الأزمة أن تنتشاً لو لا أن الحزب في لبنان موطن قدم في النظام المصرفي اللبناني الذي تم اختراعه ليكون غطاءً لنشاط غير قانونية.

حدث ذلك أيضاً مطار رفيق الحريري في بيروت، ذلك المطار كان، ولا يزال،

بوابة رسمية لتهرب مواد ممنوعة والاستقبال مطلوبين من قبل العدالة الدولية وإرهابيين ومرتبقة. كان قاسم سليمان يمر بذلك المطار مثل شبح من غير أن يكون للحكومة اللبنانية علم بذلك.

لذلك يمكن القول إن أموال اللبنانيين في المصارف قد تم تسريبها إلى الخارج لتكون في خدمة المقاومين من أتباع حسن نصرالله المنتشرين بين اصقاع الأرض. وهو ما لم يكن للبنانيون في حاجة إلى مأساة للتعرف عليه. فسيّد المقاومة إذ يرفع مطلب الدفاع عن القضية شعاراً، فإنه يجبر اللبنانيين على السقوط في الهاوية لدى تلك القضية التي تبين الآن أنها مجرد عملية سطو قام بها من أجل أن تقوى أذرع حزبه في الخارج، بحيث تكون الطائفة مستعدة لإنقاذه في اللحظة الحاسمة.

حزب حزب الله الاقتصاد اللبناني وجلس على التلّة مصوباً بندقيته إلى كل من يسع إلى أن يفتح الملفات التي تقود إلى الحقيقة.

الفساد الذي مارسه حزب الله ما كان يمكن أن يمر لولا وجود خيمة فساد الطبقة السياسية اللبنانية. لم يكن هناك أبرياء. كل أفراد الطبقة السياسية الحاكمة كانوا قد ساهموا في الفساد الذي توجّه حزب الله بانتشاره العالمي. أصدقاؤه لبنان ينظرون إليه اليوم باسئ. ذلك لأن إنقاذه يعني المساهمة في طمس الجريمة التي تشير تداعياتها بأصابع الاتهام إلى إيران. وما لم يفتك مصيره الغرق، فليس متوقفاً أن تقدم دول مساعدات للبنان من أجل تقوية النفوذ الإيراني فيه. تقول كل الأطراف وأخرها الأوروبيون "لننتقد إيران لبنان في الأولى بالقيام بذلك المهمة".

ذلك اقتراح فيه الكثير من الفكاهة السوداء. إيران تأخذ ولا تعطي. لا شيء إلا لأنها لا تملك ما تعطيه سوى الموت. تلك مسألة مصرية اصطدم اللبنانيون بحاجزها وصار عليهم الخروج منها بحل عقري بعيد إليهم أموالهم المنهوبة وينهي مهزلة هيمنة الدولة على الدولة.

زمن خطف شعب العراق انتهى

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

انقلب قادة أحزاب الإسلام السياسي الشيعي في العراق على ادعاءاتهم الفكرية الإسلامية الأولى حين ارتموا في أحضان نظام ولاية الفقيهه قائلين بعيداً عن التشبث العربي وفكره السياسي، وأصبحوا أدوات بيد ذلك النظام المشحون بفكرة الانتقام من العراقيين والطامح إلى جعل العراق قاعدته الأولى لمشروع تصدير الثورة الخمينية الخامنكية، وتحول أكثرهم تصدياً لنظام صدام إلى جنود مطيعين لتعليمات الحرس الثوري الإيراني في محاربة جيش العراق، وقتلوا وأسروا الكثير من أفرادهم خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية.

كانت أولى فضائح عدم صلة تلك الأحزاب والزعامات بالفكر الإسلامي الشيعي غياب أدنى التقاليد الأخلاقية في العمل السياسي واقترباتها من تقاليد مافيات المخدرات، لا صدقات ولا تحالفات دائمة، والقتل هو الوسيلة الأولى للوصول إلى هدف المال أو الزعامة. ومنذ الأيام الأولى من وصولهم إلى العراق عام 2003 تحت جناح المحتل الأميركي تم قتل غريبتهم في المرجعية الشيعية عبد المجيد الخوئي الذي حاول استعادة مرجعية والده، واتهم مقتدى الصدر بتلك الجريمة، ثم تم اغتيال الرجل الأول في المجلس الأعلى محمد باقر الحكيم، واتهمت طهران بذلك لخشيته من احتمالات تحوله نحو الاستقلالية الشيعية في العراق. ثم خرج غالبية الجيل الأول من متغفي تنظيم حزب الدعوة بالطرد أو الاستقالة.

هذه القطيعة بين الفكر والسياسة وتلك التنظيمات والزعامات في التي أغرقتهم منذ وقت مبكر من الحكم بدوافع الانفرد بالحكم والانقلاب حتى على حلفاء الأسم الأكراد، وإشاعة الكراهية والانتقام والثار من المعارضين السياسيين وقمعهم. خدمتهم في المرحلة الأولى اكنزوية "الأغلبية العددية الشيعية" التي مزقتها ثورة أكتوبر

وقد وضعت وقائع السبعة عشر عاماً قيادات الجيل الأول من الحكام الشيعية في خانة الشلة الخائنة لوطنها، الناهية للمال والمسلمة لمقدراتها للجيل الثاني، بعد نهاية تنظيم داعش عام 2017، المنتمت بالميليشيات المسلحة ذات الواجهات السياسية في البرلمان والسلطة، وهي أكثر اكتشافاً وقبحاً في التعبير عن نفسها كدوات سياسية وعسكرية إيرانية صرفة، لا تتردد في جعل طهران مقراً مركزياً لخطاباتها الإعلامية بعد محاصرة الولايات المتحدة لأفرادها في الشهور الأخيرة.

مافيات القتل والفساد والتعبية لا تفهم تقاليد و قدرات الشعوب ومن بينها قدرة شعب العراق على طرد المحتل وإن تفنن بأعطيته المتهرئة، وسيعيد النوار بلدهم لأهله بسلميتهم التي تشكل علامة متقدمة في العصر الحديث

لهذا من العبث وضع المساطر السياسية على أزمة السلطة الحالية في قبول وزارة محمد توفيق علاوي من عدمه. النقصيات الإدارية ليست المشكلة، فالمسطرة الأولى هي الإصرار على إبقاء النفوذ السياسي والأمني للنظام ولي الفقيه، وأدواته الميليشياوية هي التحكم الأول في ماكينة السلطة. علاوي يعلم هذه الحقيقة ويتصرف بموجهها، والحلفاء الأكراد القلقون على مصيرهم المستقبلي في شراكة السلطة يعلمون هذه الحقيقة، ويحاولون خلق موازنة هجينة أجلمها محدود. ورغم أن السنة هم الحلقة الأضعف في معادلة الحكم وعليهم قبول ما يقدم لهم من فئات، لكن صف التجار بينهم من انخرطوا في اللعبة بعد اكتشافهم أنها ليست حلاً سياسياً وإنما هي لعبة

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبائي

كرم نعمة

حذام خريف

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

تصدر عن

AI-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 – 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk